المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة

ورشة العمل الثانية

28 أيلول/سبتمبر 2021

تقرير ختامي

موجز

نظمت الإسكوا ورشة عمل ثانية افتراضية حول "المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في المنطقة العربية" شارك فيها نقاط الاتصال المعنيون بقضايا كبار السن الذين تمت تسميتهم من قبل الدول الأعضاء.

هدفت الورشة إلى توفير منبر للدول لمناقشة النتائج الأولية للتقارير الوطنية وتسهيل تبادل التجارب بين الدول في إعدادها. كما وفرت الورشة فرصة لمناقشة الإجراءات التحضيرية للمؤتمر الإقليمي حول مراجعة خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة المقرر عقده في العام 2022.

أولاً- مقدمة

اعتمدت خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة خلال انعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في نيسان / أبريل 2002، وهي تتبع نهجاً شاملاً للتنمية يربط مسألة الشيخوخة بأطر تنموية أخرى متعلقة بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشكل خطة العمل هذه أول اتفاق عالمي يعترف بكبار السن كمساهمين في التنمية، ويدعو الحكومات إلى إدراج قضايا الشيخوخة في جميع سياسات التنمية. وتسلط خطة عمل مدريد الضوء على ثلاثة توجهات ذات أولوية لبناء مجتمع دامج لكبار السن، هي "كبار السن والتنمية"، و "توفير الخدمات الصحية والرفاه في سن الشيخوخة"، و"كفالة تهيئة بيئة تمكينية وداعمة". ويشمل كل توجه من التوجهات الثلاثة قضايا ذات أولوية، مع أهداف وإجراءات محددة لتوجيه الحكومات في وضع سياسات مراعية لعامل السن.

وتتم مراجعة تنفيذ خطة عمل مدريد للشيخوخة كل خمس سنوات، بدءاً بالمستوى الوطني من خلال إعداد التقارير الوطنية التي تتم مراجعة نتائجها وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهدافها. فتتم بلورة هذه النتائج على المستوى الإقليمي في إطار تقرير إقليمي يساهم بدوره في إعداد تقرير الأمين العام الذي يرفع إلى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في اجتماعها الدوري. وقد أنيطت بلجان الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية مهمة تسهيل عملية المراجعة على المستوى الإقليمي، من خلال تنظيم اجتماعات مراجعة إقليمية، وتعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات، وتحليل النتائج الرئيسية، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية والممارسات الجيدة، واقتراح تعديلات تتعلق بالسياسات العامة.

أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، فاتفقت مع الدول الأعضاء على منهجية المراجعة، وأعدت نموذجاً توجيهياً لدعم وإرشاد الدول في صياغة التقارير الوطنية. وقد جرى استعراض وتنقيح النموذج التوجيهي في ورشة عمل أولى عقدت في 8 نيسان/أبريل 2021 لبناء القدرات حول تحضير تقارير المراجعة الوطنية للخطة، وذلك بمشاركة نقاط الاتصال المعنية بقضايا كبار السن في 14 دولة عربية. كما ناقش المشاركون الاستعدادات والأفكار الأولوية والتحديات المتوقعة وتوافقوا حول الإطار الزمني لعملية المراجعة.

ثانياً- أهداف الورشة

هدفت ورشة العمل الثانية هذه إلى توفير منبر للدول لمناقشة النتائج الأولية للتقارير الوطنية وتسهيل تبادل التجارب والتحديات والممارسات الفضلى في تطويرها. كما تبادل المشاركون الآراء حول مقترحات جدول الأعمال والاستعدادات للمؤتمر الإقليمي حول مراجعة خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة المزمع عقده في العام 2022.

ثالثاً- تفاصيل الورشة

ألف- الزمان والمكان

نُظمت ورشة العمل في 28 أيلول/سبتمبر 2021 عبر الانترنت نظراً للظروف التي تفرضها جائحة كورونا.

باء- المشاركون

شارك في الورشة نقاط الاتصال المعنيون بقضايا كبار السن والذين تمت تسميتهم من قبل الدول. وقد تمثلت في الورشة 10 دول عربية هي: الإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وسوريا، والمغرب، واليمن.

رابعاً- الجلسات والمناقشات

ألف- الجلسة الأولى – عروض الدول

خصّصت هذه الجلسة لنقاش مفتوح حول الآليات التي أتبعتها الدول في تحضير تقاريرها ، وسبل اعتماد النهج التشاركي، كما أتاحت الفرصة لتبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة من إعداد تقارير المراجعة وكذلك التحديات المتوقعة وطرق مواجهتها.

وقد ذكّرت السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا، بوجه الاختلاف بين المراجعة الرابعة والمراجعة السابقة. فقد اعتمدت المراجعة السابقة على إرسال استبيان لاستكماله من قبل الدول لجمع البيانات، قبل عقد اجتماع إقليمي ورفع التقرير الإقليمي إلى المستوى الدولي. وقد تضمن الاستبيان عدداً كبيراً من الاسئلة وبعضها كان مكرراً وغير واضح، فكانت تتم تعبئته بشكل مجتزأ. ولتفادي هذه الأخطاء في المراجعة الرابعة، تم استبدال الاستبيان بنموذج توجيهي يتضمن عدداً من الأسئلة غير الملزمة التي يمكن للدول الاسترشاد بها في إعداد تقاريرها الوطنية بناءً على الأولويات الوطنية والمعلومات المتوفرة، مع المحافظة على الهيكلية العامة للتقارير بما يسمح بمقارنتها.

وقد تضمنت مداخلات المشاركين ما يلي:

- استهل السيد حمد الخالدي، الكويت، حديثه بالتشديد على أن التقرير الوطني جاء نتيجة جهد وتعاون ما بين جميع الجهات المعنية بقضايا كبار السن في الدولة والمتمثلة بالجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص. كما كان لوزارة الخارجية دور أساسي في التنسيق بين كافة الجهات. واستند التقرير إلى قانون كبار السن وهو الإطار القانوني الذي نظّم سبل التعامل مع كبار السن وغطّى الجوانب التشريعية والإيوائية والصحية والاجتماعية إضافة إلى المزايا والخدمات المتكاملة التي تقدم لكبار السن. كما استند التقرير إلى الكثير من المعلومات والبيانات التي توفرت بسهولة من خلال الجهات المعنية مثل الإدارة العامة للإحصاء وبنك المعلومات. وأشار السيد الخالدي إلى وجود عدة جهات في الكويت تعنى بجوانب مختلفة من العمل مع كبار السن، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ومؤسسات النفع العام فضلا عن الهيئة العامة للإعاقة التي تهتم بالمسنين من ذوي الإعاقة. وأضاف أن هناك لجنة وطنية لكبار السن تتمثل فيها كافة الجهات المعنية وقد شُكِّلت وفقاً للاستراتيجية العربية لكبار السن وتبعاً لتوصيات المنظمات العالمية. وختم بالقول أنه برغم الجهود المبذولة، دائماً ما يكون هناك تحديات وأن العمل جارٍ لتوفير الحلول المناسبة وتمنى أن تتم مشاركة التقرير الوطني لدولة الكويت مع باقي الدول.

- وقد أوضحت السيدة سلمان أنه سيتم توفير كافة التقارير الوطنية على الموقع الإلكتروني للإسكوا لتعميم الفائدة.

- أشار السيد محمد السعدي، عُمان، إلى أن الجهات المعنية أشرفت على الانتهاء من إعداد التقرير الوطني. وتحدث عن البرامج التي أطلقتها الدولة بما يخص تقديم الرعاية والإيواء لكبار السن، وتضمنت ما يلي:

1. برنامج توفيرالرعاية المنزلية لكبار السن ضمن أسرهم عن طريق فرق متخصصة من وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية تقدّم الرعاية الصحية والاجتماعية وتدرّب الأُسر على التعامل مع كبار السن.
2. تجربة الأسرة البديلة التي تم اعتمادها لمساعدة الأشخاص الفاقدين للأقارب من أجل ضمان بقائهم في محيط أسري يقدم لهم الرعاية. توفّر الدولة الدعم المادي للأسرة المعيلة، وتجهز المنزل لاستقبال المسن خصوصاً إذا كان من ذوي الإعاقة ، كما تؤمن فرق لمتابعة وزيارة المسن.
3. دور الرعاية الاجتماعية التي تعتبر الخيار الأخير لتوفير الرعاية لكبار السن، ويتم اللجوء إليها في حال عدم توفر أي من الخيارين الأوليين.

وأكد السيد السعدي في نهاية حديثه على نجاح برنامج الأسر البديلة حيث أن العديد من الأُسر استضافت ورعت نسبة كبيرة من كبار السن.

- من جهته، أفاد السيد غازي عبدالله عبد الرب، اليمن، أن المنهجية المتبعة في إعداد التقرير الوطني استندت على إرسال خطابات لاستقاء المعلومات من الجهات المعنية. وتناول الصعوبات التي تواجههم في إطار التحضير للتقرير الوطني من عدم توفّر البيانات أو عدم توفر البيانات المفصلة حسب العمر. كما يوجد العديد من التحديات التي تواجه رعاية كبار السن في اليمن ومنها ازدياد الاحتياجات في ظل ارتفاع معدلات الفقر، وتدني مستوى خدمات الرعاية الصحية، وغياب التشريعات الخاصة بتوفير الرعاية والحماية لكبار السن وغياب التأمين الصحي، وضعف دَوْر مؤسسات المجتمع المدني. وقد وضعت اليمن استراتيجية وطنية لرعاية كبار السن لمواجهة هذه التحديات سيتم إقرارها في نهاية العام الحالي، تتلاءم أولوياتها مع الالتزامات الدولة. ويواجه تنفيذ هذه الاستراتيجية تحدي عدم وجود تمويل، خاصة في ظل تركيز المانحين على البرامج الإغاثية في ظل استمرار الحرب. وأشار أخيراً أن فقط 6% من العاملين يستفيدون من الحماية الاجتماعية. وأمل أن تستطيع الاستراتيجية معالجة بعض من التحديات التي ذكرها.

- تحدثت السيدة إيمان بالشيخ، تونس، أن التحدي الأكبر عند إعداد التقارير الوطنية يتمثل في الوصول إلى المعلومات والبيانات. كما وأشارت إلى المبادرة التي أطلقتها تونس وقدمتها لجامعة الدول العربية المتعلقة بالقانون العربي الاسترشادي لدعم وحماية حقوق كبار السن الهادف إلى توفير منظومة تشريعية مشتركة تكون منسجمة مع المبادئ الأممية لحقوق كبار السن ومتناغمة مع القوانين النافذة في الدول العربية، وقد أعدت تونس المسودة الأولى وقدمتها لجامعة الدول العربية على أن تتم مناقشتها في أول شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وتتم مشاركتها لاحقاً مع باقي دول الأعضاء.

- طرحت من جهتها السيدة فرناند أبي حيدر، لبنان، إشكالية المنهجية والآلية التي يجب اعتمادهما عند إعداد التقارير الوطنية. وشرحت أن لبنان كان دائماً سباقاً في إعداد التقارير الوطنية، غير أن الإدارات العامة لم تستجب حتى الآن للمراسلات وطلب المعلومات بما يخص إعداد التقرير الوطني، بسبب الوضع الراهن ، مما قد يوجب تمديد مهلة إرسال التقرير. هذا وتمنت الاستفادة من دعم الإسكوا في عملية جمع البيانات إضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول المشاركة في ما يخص الآليات التي اعتمدوها في عملية جمع البيانات وإعداد التقارير.

وأعربت السيدة سلمان عن استعداد الإسكوا للتعاون مع لبنان في دعم عملية إعداد التقرير وجمع البيانات. ويشكل تنظيم ورشة عمل وطنية تضم كافة الشركاء أحد الحلول المطروحة، ويمكن مناقشة ذلك بشكل ثنائي لاحقاً.

- عقّب السيد خالد المطوسي، تونس، على مداخلة زميلته السيدة إيمان معلقاً أن جمع المعلومات شكل عقبة في إطار التحضير للتقرير، في ظل ضرورة تحديث البيانات المتوفرة والتي تعود للعام 2014. غير أن المنهجية التي نص عليها النموذج التوجيهي المرسل من قبل الإسكوا شكّلت تحدّياً أيضاً من جهة تعدد المحاور والأسئلة التفصيلية المرتبطة بكل منها. وأضاف أنه تم الإشارة في المقدمة إلى اعتماد منهجية تشاركية في إعداد التقرير واستخدام نتائج عدة دراسات وطنية أقيمت بين سنة 2019 و2020، منها دراسة تتعلّق بالاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بكبار السن، وأخرى تتعلق بالعنف الموجه ضد كبار السن، وثالثة تتعلق بسياق كوفيد-19 ومدى تداعياته على كبار السن، وأخيرة تعالج مستقبل المتقاعدين في تونس.

- أوضح السيد عبد الحكيم حسين، الجزائر، أن التقرير في المرحلة النهائية من الصياغة بعد جمع كافة المعطيات المطلوبة. وأشار إلى عدم وجود مشاكل في جمع البيانات بسبب اعتماد تقارير السنوات الماضية بحسب ما يوصي به قانون حماية المسنين . ورأى أن التقارير الوطنية تعتبر فرصة لكل دولة للمراجعة والتقييم الذاتي لمرحلة معينة، واقترح إضافة فقرة إلى التقرير الوطني تتناول الرؤية المستقبلية للخمس سنوات القادمة. وأكّد التزام الجزائر إرسال نسخة عن التقرير قبيل منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2021.

- أضاءت السيدة مريم الأنصاري، ممثلة مركز تمكين ورعاية كبار السن في دولة قطر، على دور المجتمع المدني ومسؤوليته في إعداد التقارير التقييمية للفترات السابقة. ويشكل العام 2022 نهاية فترة الاستراتيجية الوطنية 2018-2022، وهي تتضمن أهدافاً تتعلق بتوفير الحماية الاجتماية لكبار السن في قطر. وفي هذا الإطار، استعرضت بعض الملاحظات المرتبطة بقوانين ومشاريع وأنشطة الدولة في تمكين ورعاية وحماية كبار السن وهي كالتالي:

1. الدستور القطري حفظ حقوق كبار السن في البندين 21 و23
2. وفقاً لقانون الضمان الاجتماعي، الدولة كفيلة بصرف معاش تضامني لكل مواطن تخطى عمر الـ 60 وليس لديه معيل أو دخل
3. ينص قانون الإسكان على توفير مساكن على نفقة الدولة لكبار السن في حال توفّر شروط قانونية محددة
4. يقضي قانون التقاعد بصرف معاش تقاعدي لجميع المواطنين ويتيح الاستمرار بالعمل بعد سن التقاعد

5. توفير مراكز رعاية ودور إيواء لتأهيل وتمكين كبار السن، منها مركز تمكين ورعاية كبار السن "إحسان" وتوفير نوادي نهارية
6. استحداث أقسام لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المراكز الخدماتية في عدد من الوزارات
7. استحداث أقسام خاصة في بعض المؤسسات الطبية متخصصة بطب الشيخوخة
8. تخصيص وزارة التربية والتعليم أماكن خاصة لإنجاز معاملات كبار السن.
9. في السياسات، الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 خصّت كبار السن بهدف زيادة سنوات الحياة الصحية لكبار السن وكذلك الخطة الوطنية للخرف، كما أفردت السياسة السكانية والاستراتيجية التنموية للدولة أهدافاً خاصة بكبار السن .

أشارت السيدة مريم أنه لا يوجد قانون خاص لكبار السن في دولة قطر وأكدت بأن احتياجات كبار السن ليست فقط محصورة بتوفير خدمات السكن والصحة وغيرها، وإنما بإقرار قانون يحميهم ويضمن كل حقوقهم.

- أفادت السيدة مليكة قلبي، المغرب، في إطار العمل على التقرير الوطني للمراجعة الرابعة أنه تم التنسيق مع كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وتم استلام البيانات، وفريق العمل يقوم بتدقيق وتنقيح المعلومات على أن يتم إرسال التقرير النهائي قريباً بعد استيفاء المعلومات من الجهات التي لم ترسل بياناتها بعد.

وبالإشارة إلى المداخلات السابقة، أوضحت السيدة سلمان سلمان ما يلي:

- العالم يتجه نحو إيجاد سبل لضمان الشيخوخة في المكان وأن البرامج التي نشهدها في عالمنا العربي إن كان في عمان أو في الجزائر مهمة كونها تستجيب للتحولات الديموغرافية في المنطقة. وأشارت إلى ازدياد نسب كبار السن الذين يعيشون بمفردهم في الدول العربية وأوضحت أن كبار السن المقتدرين مادياً يستطيعون العيش بمفردهم، أمّا كبار السن الذين ليس لديهم قدرات مادية كافية، فهم بحاجة للمساعدة. وأضافت أن جائحة كوفيد-19 زادت من العزلة الاجتماعية وأدت إلى تدهور الحالة النفسية والصحية للمسنين في منطقتنا.
- من أبرز الأولويات التي تعمل عليها الدول هي تأمين الحماية الاجتماعية، وتتمحور الجهود لإتمام الشراكات وتأمين التمويل على النطاق الوطني والدولي.
- يعتبر توافر المعلومات أساسياً عند إعداد برامج وسياسات تراعي واقع كبار السن وتراعي احتياجاتهم. ويجب أن تضم البيانات معلومات حول الوضع الصحي والعائلي والمعيشي والذهني والاقتصادي للمسنين. وأشارت إلى تجارب المغرب والسعودية حيث تم إنشاء مراصد متخصصة تعنى ببيانات كبار السن. وأكدت أن الإسكوا على استعداد دائم لتقديم الدعم التقني للدول عبر ورشات بناء قدرات لفريق العمل المعني بإعداد التقرير الوطني حول آليات جمع المعلومات. وأوضحت انه عند عدم توافر معلومات حديثة، ممكن للدول استخدام بيانات قديمة على أن يتم الإشارة الى ذلك بوضوح في التقرير.
- وأكدت أن النموذج التوجيهي كثيف من ناحية الأسئلة، غير أن الدول غير ملزمة بالإجابة عن جميع الأسئلة المطروحة حيث أن كل دولة تستطيع الإجابة بحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة لديها. وأضافت أن هذه المنهجية أتت لتعطي المجال لكل دولة أن تتوقف وتراجع تجاربها ونجاحاتها، وإخفاقاتها والأولويات التي سترشد عمل الدولة في الخمس سنوات القادمة.

- وذكرت إمكانية إضافة ملخص سريع في مقدمة التقرير حول آلية إجراء المراجعة والمنهجية المعتمدة والإشارة إلى التحديات في إعداد التقارير، على أن يقام تلخيصها واستعراضها في التقرير الإقليمي.
- وأثنت على اقتراح إدراج الرؤية المستقبلية الخماسية في التقرير الوطني.
- وتحدثت عن أبرز المشاريع التي تعنى بكبار السن والتي تعمل عليها الإسكوا وتشمل إنشاء بنك معلومات عبر لوحة إلكترونية تجمع أبرز المعلومات المستخلصة من التقارير الوطنية وبوابة بيانات الإسكوا التابعة للأمم المتحدة. كما وستتضمن اللوحة أيضاً خاصية تخزين البيانات حول بنك سياسات كبار السن في العالم العربي، وطلبت من الحاضرين إرسال كل القوانين المتعلقة بكبار السن ليتم مراجعتها ونشرها لاحقاً.
- تمنت على كل الدول إرسال التقارير الوطنية أو على الأقل مسودة عن التقرير منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2021 للتمكن من بدأ العمل على التقرير الإقليمي، وأوضحت أن التقارير الوطنية تسمح ببناء صورة عربية إقليمية أوسع تعكس مختلف المناطق في عالمنا العربي وتعكس مختلف أولويات وتحديات الدول وتظهر التباين الشاسع في العديد من النواحي مثل التطور الديموغرافي، الشيخوخة، النزاعات وأثرها على كبار السن وغيرها.
- شاركت السيدة سلمان الحاضرين بالمشروع الذي تقوم به الإسكوا بالشراكة مع جامعة الدول العربية وبطلب من الجمهورية التونسية والذي ينص على تطوير مسودة قانون إقليمي لكبار السن من شأنه أن يرشّد الدول الأعضاء لوضع قانون لكبار السن. وأشارت أنه من خلال العمل مع الدول العربية، لوحظ أن النقص ليس فقط مرتبطاً بوضع قوانين لكبار السن، بل أن هناك فجوة كبيرة في عملية إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات. ولذلك تعمل الإسكوا مع الدول لتفعيل إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات كما وأعلنت عن الإطلاق القريب لأداة إلكترونية تفاعلية تهدف لإرشاد الدول في هذا لمجال.

باء - الجلسة الثانية – مناقشة عامة حول التحضيرات للمؤتمر الإقليمي للمراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة

هدفت هذه الجلسة إلى تبادل الآراء والاتفاق على الخطوات التحضيرية للمؤتمر الإقليمي للمراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد في المنطقة العربية. وفي البداية استعرضت السيدة سلمان المحطات التي تسبق عقد المؤتمر الإقليمي وهي:

1. استلام التقارير الوطنية قبل منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول 2021،
2. إعداد تقرير إقليمي يلخص أبرز ما تضمنته التقارير الوطنية
3. ورشة حوارية تجمع كافة أصحاب المصلحة من هيئات حكومية وغير حكومية ومجتمع مدني وأهلي لمناقشة نتائج التقرير الإقليمي

وجّهت السيدة سلمان سؤالين إلى المشاركين، الأول حول رأيهم بمشاركة الهيئات الغير الحكومية والمجتمع المدني في ورشة عمل حوارية، والثاني متّصل بمقترحات الدول لما يجب أن يتضمنه جدول أعمال المؤتمر الإقليمي والأولويات والموضوعات المحددة التي يودّون مناقشتها في المؤتمر. وشرحت السيدة سلمان أنه سيتم عقد ورشة عمل حوارية تضم مختلف الهيئات الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا

كبار السن في المنطقة للحوار حول التجارب والأولويات، على أن يستخلص مجموعة من التوصيات لتطرح في المؤتمر الإقليمي. ويأتي تنظيم هذه الورشة استجابةً للنهج التشاركي المطلوب عند القيام بالمراجعة الإقليمية في منطقتنا العربية.

كما وعرضت التصوّر الأوّلي لجدول الأعمال الذي يبدأ بعرض نتائج التقرير الإقليمي في جلسة أولى، ثم يعطى المنبر للدول العربية لتلاوة أبرز نتائج تقاريرهم الوطنية في جلسة ثانية، ومن ثم ينتقل العمل ضمن مجموعة من الجلسات المختصة لتناول بعض الأولويات الملحة مثل أولوية الحماية الاجتماعية، أولوية البيانات، أولوية الشراكات والتمويل، أولوية الشيخوخة في المكان والرعاية المنزلية، أولوية وضع الخطط الوطنية والاستراتيجيات المتعلقة بكبار السن. وأضافت أن هذا المقترح يختلف عن جدول الأعمال التقليدي حيث أنه يتيح للدول اختيار الجلسات التي يودون المشاركة بها بحسب أولوياتهم، تجاربهم وحاجاتهم.

وجاءت أجوبة المشاركين كما يلي:

- أيدت السيدة فرناند أبو حيدر، لبنان، تنظيم ورشة عمل إقليمية تضم كافة الشركاء من جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدني على أن يسبقها ورش عمل أو حوارات مشتركة على المستوى الوطني. وطلبت إرسال المهل الزمنية لتنظيم هذه الاجتماعات إلى كافة الدول عبر البريد الإلكتروني.

- رأى السيد خالد المطوسي، تونس، أن اشراك الهيئات الغير حكومية أمر ضروري باعتبارهم فاعلين استراتيجيين في تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بكبار السن. وشدد على أهمية تلقي الدعم من الهيئات الغير الحكومية لكسب الرأي العام الوطني والمحلي في دعم السياسات والنظم المتعلقة بكبار السن. وفي موضوع المحاور والأولويات الممكن إدراجها ضمن جدول أعمال المؤتمر الإقليمي، أقترح الأولويات التالية: تأنيث الشيخوخة والتطلّع إلى حاجيات المرأة المسنة التي تحمل كلفة اجتماعية ومادية وصحية؛ الشيخوخة النشطة التي يجب أن تترافق مع برامج تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس بين المسنين (الاختلاف بين المسن الشاب والعمر الثالث...) وتتيح الاستفادة من خبرات المسنين. وأعطى مثال السجل الوطني لكفاءات المسنين في تونس الذي يشمل الكفاءات الوطنية من كبار السن والمتقاعدين الراغبين في توظيف خبراتهم وكفاءاتهم لفائدة الوطن. وساعد هذا البرنامج الوطني في إدماج كبار السن في المجتمع وخفف من عزلتهم وبالتالي خفف من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للشيخوخة. كما تناول السيد المطوسي أولوية الربط بين خطة عمل مدريد وأهداف التنمية المستدامة 2030 خصوصاً في موضوع التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكبار السن. كما أشار إلى أن التقاعد لا يعني الانسحاب الكلي من العمل ويجب أن لا يستثنى المتقاعد من المنظومة الإنتاجية مما يتطلب إعادة النظر بالتشريعات لتمكين المسن من مزاولة العمل بعد وصوله إلى سن التقاعد، مع العلم أن هذا الموضوع سيطرح إشكالية كبيرة تتعلق بالشباب والعمل.

- أيّدت السيدة إيمان بالشيخ، تونس، اقتراح إشراك المجتمع المدني حيث أن الأخير شريك أساسي في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تعنى بتمكين كبار السن وضمان الشيخوخة في المكان، إذ تقدم منظمات المجتمع المدني الخدمات الصحية والاجتماعية والرعاية المؤسساتية. وفي موضوع جدول الأعمال، طلبت المزيد من الوقت للتفكير والمراجعة قبل إرسال مقترحها عبر البريد الالكتروني.

- أعرب السيد حكيم حسين، الجزائر، عن تأييده تخصيص جلسات خاصة بالأولويات والابتعاد عن النمط التقليدي للمؤتمر الإقليمي، وأضاف أن التشديد فقط على وضع خطة أو سياسة أو قانون لكبار السن ليس كافياً، بل يجب العمل على وضع آليات تنفيذ السياسات على أرض الواقع. وأثنى السيد حكيم على مداخلة السيد المطوسي بما يخص أهداف التنمية المستدامة حيث أنها تتوافق وتتماشى مع خطة عمل مدريد، مما يوجب على الدول إدراج مقاصد وأهداف التنمية المستدامة في المشاريع التي تعنى بقضايا كبار السن. كما وسلّط الضوء على المبادرة التي أطلقتها الجزائر بمناسبة اليوم العالمي للمسن في الأول من أكتوبر/تشرين الأول، وهي مسابقة لإطلاق أفضل حديقة علاجية في دور رعاية كبار السن.

- طلبت السيدة سلمى العجمي، الكويت، في رسالة مكتوبة أن يكون هناك برنامج تدخل مبكر لرعاية المسنين والوصول بهم لشيخوخة حيوية والحفاظ على تفاعلهم الاجتماعي.

وبالإشارة إلى المداخلات السابقة، أوضحت السيدة سلمان ما يلي:

- بعد الاستماع إلى ردود المشاركين وتشديدهم على أهمية مشاركة القطاعات الغير حكومية في إطار التحضير للمؤتمر الإقليمي للمراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد للشيخوخة، سيقام الحوار الإقليمي الذي سيضم هيئات حكومية ومنظمات المجتمع المدني مطلع سنة 2022، مما يتيح الوقت لتحضير ورش وطنية خاصة. وأعربت عن استعداد الإسكوا لتقديم الدعم للدول عند الحاجة. وطلبت من الدول ترشيح لائحة مقترحة لمشاركين يمثلون مختلف القطاعات من مجتمع مدني، ودور رعاية، وقطاع خاص وغيرها من الجهات الفاعلة.
- في موضوع آليات تنفيذ السياسات التي تعنى بكبار السن، أشارت السيدة سلمان إلى التعاون القائم بين لبنان والإسكوا والذي أثمر إعداد الاستراتيجية الوطنية لكبار السن 2020-2030. وأضافت أن الدولة اللبنانية طلبت إرفاق الاستراتيجية بخطة عمل تنفيذية، مؤكدةً أن معيار نجاح الاستراتيجيات يقاس بمدى فاعلية تطبيقها على أرض الواقع. ولفتت السيدة سلمان إلى تجربة الأردن حيث يوجد استراتيجية وطنية لكبار السن تنتهي العام المقبل، فيما يجري حالياً تقييم مدى فاعليتها كخطوة تسبق تطوير الاستراتيجية القادمة لتستجيب لأولويات وحاجيات كبار السن.
- يجب أن تأخذ الكلفة الاجتماعية للشيخوخة حيزاً مهماً خصوصاً في البلدان التي تشهد تحولاً ديموغرافياً وارتفاعاً في نسب الشيخوخة. وأشارت أنه بحلول عام 2030، بعض البلدان العربية ستكون في طور التحول بينما ستكون دول أخرى مثل لبنان وتونس قد أتمت عملية التحول وأصبحت مجتمعات مسنة.
- أحد أبرز محاور خطة عمل مدريد للشيخوخة تتناول مفهوم مقاربة دورة الحياة، ولذلك يجب التنبه إلى ترابط مختلف المراحل العمرية من الطفولة إلى الشيخوخة عند تطوير السياسات. وشرحت كيف تساهم الرعاية الصحية الجيدة خلال فترة الحمل والطفولة والرشد واعتماد سلوكيات صحية ونمط حياة نشط في صحة أفضل للأشخاص على المدى الطويل. وأضافت أنه لا يمكن تغيير الأنماط عند كبار السن، بل يجب البدء بالعمل على المفاهيم المتقدمة مثل التطوّع منذ الصغر، مما يعزز قدرة الأشخاص في مرحلة الشيخوخة على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وشددت على ضرورة العمل لإدماج الشيخوخة في مختلف السياسات الوطنية.
- وتعقيباً على المداخلات التي أشارت إلى استمرار عمل كبار السن بعد بلوغهم سن التقاعد، أشارت إلى بعض الممارسات التي تقوم بها بعض دول الخليج العربي حيث يتم جمع خبرات كبار السن

ليعملوا كاستشاريين. غير أنه يجب التنبه أن الظروف المجتمعية في الدول العربية مختلفة عن الواقع في البلدان الأوروبية حيث جرى تمديد سن التقاعد في بعض الدول ذات المجتمعات المسنّة.
وأضافت أن قانون العمل الوطني يغطي عادةً من هم في عمر العمل أي من هم في عمر 60 أو 65 كحد أقصى، بعدها يصبح الفرد خارج تغطية قانون العمل، وفي بعض الاحيان خارج تغطية نُظُم التقاعد، مما يجبر كبار السن على العمل في ظروف غير مناسبة وتجعلهم عرضة لانتهاكات عدة.

في الختام، شكرت السيدة سلمان ممثلي الدول المشاركين وأكدت أنه سيتم إرسال التقرير الختامي لهذه الورشة فور الانتهاء من تحضيره، كما سيتم إرسال مقترح أو اثنين لجدول أعمال المؤتمر الإقليمي بعد مراجعة التقارير الوطنية للدول وتحديد الأولويات، عبر البريد الالكتروني، للأخذ بآراء الدول الأعضاء.
كما وأعربت عن استعداد الإسكوا الدائم للتعاون وتقديم الدعم الفني للدول في وضع وتقييم استراتيجيات وخطط تنفيذية وطنية تعنى بكبار السن.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

الف- ممثلو الدول	
الإمارات العربية المتحدة السيدة فاطمة الزرعوني خبير اتصالات وزارة تنمية المجتمع fatma.alzarooni@mocd.gov.ae	الجزائر السيد عبد الحكيم حسين مدير حماية الأشخاص المسنين وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة a.hocine@msnfcf.gov.dz
الجمهورية العربية السورية السيد مالك عبدالله ملحم مدير السكان والحماية الاجتماعية هيئة التخطيط والتعاون الدولي malek22mlhem@gmail.com	الجمهورية اللبنانية السيدة فيرناند أبو حيدر رئيس قسم الشؤون الأسرية وزارة الشؤوون الاجتماعية fabouhaidar@hotmail.com
المغرب السيدة مليكة قلبي رئيسة مصلحة حماية الأشخاص المسنين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة malika.qalbi@social.gov.ma	اليمن السيد غازي عبدالله عبد الرب مستشار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ghazi.abdullah2020@gmail.com
تونس السيدة إيمان بالشيخ مديرة إدارة كبار السن وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن becheikhimen2@yahoo.fr السيد خالد المطوسي كاهية مدير الوقاية والتخطيط والتكوين إدارة كبار السن وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن khaledmattoussi70@gmail.com	دولة الكويت السيد محمد الخالدي مدير إدارة رعاية المسنين بقطاع الرعاية الاجتماعية وزارة الشؤون الاجتماعية Almosnin2021@gmail.com السيدة سلمى محمد بادي العجمي اختصاصي أول نفسي salma.alajmi@gmail.com السيد مشاري عبدالرزاق السبع باحث علوم سياسية ma.88@hotmail.com

	السيدة شريفة خالد الشعبان مراقب الاتفاقيات والبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية Shareefa.1974@hotmail.com
عُمان د. محمد بن علي بن محمد السعدي مدير عام المديرية العامة للرعاية الاجتماعية وزارة التنمية الاجتماعية alsaadi@mosd.gov.om	قطر السيدة مريم إبراهيم الأنصاري مدير مكتب التخطيط والتطوير مركز تمكين ورعاية كبار السن-إحسان- M.AlAnsari@ehsan.org.qa
باء- الإسكوا	
الدكتورة سارة سلمان مسؤول أول لشؤون السكان salmans@un.org	السيدة نادين شلق مساعدة أبحاث chalakn@un.org
السيدة رنا حريز rana.hariz@un.org	